الفصل الثاني: مؤشرات مناخ الأعمال

1- مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار

ينطلق بناء المؤشر على أساس جاذبية الدولة للاستثمارات الأجنبية والتي تعرف حسب الأدبيات الاقتصادية على أنها قدرة البلد في فترة زمنية محددة على جذب المشاريع الاستثمارية والفرص الاقتصادية المجدية في مجالات متعددة واستقطاب عناصر الإنتاج المتنقلة من شركات ورؤوس أموال وخبرات ومبدعين في مختلف الميادين. وتتوقف هذه الجاذبة على ثلاث مجموعات رئيسية تم بناء المؤشر من خلالها ، وتتألف كل مجموعة من عدد من المؤشرات الفرعية ، حيث يبلغ العدد الإجمالي لهذه المؤشرات الفرعية إحدى عشر مؤشرا والتي تتفرع بدورها إلى 56 متغيرا كميا ، وتمثل غالبيتها العظمى متوسط قيمة المتغير خلال السنوات الثلاثة الماضية وذلك من أجل تقليل آثار التقلبات في البيانات الناجمة عن الصدمات الخارجية والداخلية التي قد تبعد مؤقتا بعض المتغيرات عن مستواها العادي

مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار

I

مجموعة المتطلبات الأساسية

مؤشر الاستقرار الاقتصادي الكلي	مؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية	مؤشر البيئة المؤسسية	مؤشر بيئة اداء الأعمال
تقلب معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	مؤشر العمق المالي للأسواق المالية	مؤشر المشاركة والمحاسبة	سهولة بدء الأعمال
معدل التضخم	مؤشر النفاذ المالي	مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف	التعامل مع تراخيص البناء
تقلب سعر الصرف الحقيقي الفعال	مؤشر الكفاءة المالية للأسواق المالية	مؤشر فعالية السياسات والإجراءات الحكومية	تسجيل الملكية
عدد ازمات سعر الصرف خلال السنوات العشر الأخيرة		مؤشر نوعية الأطر التنظيمية	الحصول على الكهرباء
نسبة عجز أو فائض الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي		مؤشر سيادة القانون	الحصول على الائتمان
نسبة عجز أو فائض الميزانية العمومية إلى الناتج المحلي الإجمالي		مؤشر السيطرة على الفساد	حماية المستثمرين
نسبة الدين العام الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي			تنفيذ العقود

II

مجموعة العوامل الكامنة

مؤشر حجم السوق وفرص النفاذ إليه	مؤشر الموارد البشرية والطبيعية	مؤشر عناصر التكلفة	مؤشر الأداء اللوجستي	مؤشر الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
الطلب المحلي الحقيقي للفرد	نصيب عوائد الموارد الطبيعية من إجمالي الناتج المحلي	ضريبة العمل والمساهمات (٪ من الأرباح التجارية)	كفاءة أداء التخليص الجمركي	اشتراكات خدمات النطاق العريض (البرودباند)
تقلبات الطلب المحلي	متوسط نمو إنتاجية العمل	إجمالي معدل الضريبة (٪ من الأرباح التجارية)	كفاءة أداء البنية التحتية للتجارة والنقل	اشتراكات الهاتف الثابت لكل 100 نسمة
مؤشر الأداء التجاري	متوسط سنوات الدراسة للبالغين	زمن دفع الضرائب (ساعات/سنويا)	أداء الشحن الدولي	نسبة مستخدمي الإنترنت من السكان
نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي	سنوات التعليم المتوقعة للأطفال	مؤشر أداء التجارة عبر الحدود (مقياس الاقتراب من الحد الأعلى للأداء)	جودة وكفاءة الخدمات اللوجستية	اشتراكات الهاتف النقال لكل 100 من السكان
تطبيق التعرفة الجمركية	مؤشر التنمية البشرية		تتبع وتعقب الأداء	
مؤشر الانفتاح على العالم الخارجي			زمن إنجاز الإجراءات	

III

مجموعة العوامل الخارجية الايجابية

مؤشر اقتصاديات التكتل	مؤشر عوامل التميز والتقدم التكنولوجي
عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	مؤشر تطور السوق
رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للدولة كنسبة من الإجمالي العام	مؤشر تطور بيئة الأعمال
الرصيد التراكمي لعدد اتفاقيات تشجيع الاستثمار التي أبرمتها الدولة	مخرجات المعرفة والتقدم التكنولوجي
	المشاركة في إجمالي طلبات التصميم (المباشرة وعبر نظام لاهاي)
	مؤشر الحكومة الإلكترونية

أداء الجزائر وفق مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار:

السنة	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	المتوسط العالمي 2019
الترتيب	82	85	87	87	87	86	84	55
القيمة	24.1	32.2	33.9	34.2	35	34	33	46
الأداء وفق مجموعة المتطلبات الأساسية	41.6	46.6	45.8	45.1	47	46	47	61
الأداء وفق مجموعة العوامل الكامنة	35.9	37.5	37.7	38.3	42	38	36	47
الأداء وفق مجموعة العوامل الخارجية	6	15	18.6	19.4	18	18	18	31

ترتيب أداء الدول العربية ضمن مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار لسنة 2019

الدولة	الترتيب	الدولة	الترتيب	الدولة	الترتيب	الدولة	الترتيب
1.الإمارات	23	5.البحرين	53	9.الأردن	70	13.موريتانيا	102
2.قطر	45	6.عمان	59	10.لبنان	73	14.العراق	105
3. السعودية	46	7.تونس	68	11.مصر	74	15.السودان	106
4.الكويت	50	8.المغرب	69	12.الجزائر	84	16.اليمن	107

1- مؤشر سهولة أداء الأعمال doing business

وهو عبارة عن مؤشر مركب تصدره مجموعة البنك الدولي يقيس الأنظمة التي تعزز أو تعيق النشاطات التجارية للاقتصاديات الدول المختلفة ، وقد جاء تقرير 2020 لممارسة أنشطة الأعمال تحت عنوان: مقارنة أنظمة الأعمال لـ: 190 اقتصاد ، وقد غطى مؤشر هذا العام 190 اقتصاد ،ويضم التقرير 10 مؤشرات رئيسية بالاضافة إلى مؤشرية آخرين هما هما توظيف العمال والتعاقد مع الحكومة ولكنها غي مدرجة في ترتيب هذا العام ،

أما المؤشرات العشرة المدرجة فهي:

1- بدء نشاط تجاري
2- استخراج تراخيص البناء
3- الحصول على الكهرباء
4- تسجيل الملكية
5- الحصول على الائتمان
6- حماية المستثمرين الأقلية
7- دفع الضرائب
8- التجارة عبر الحدود
9- إنفاذ العقود
10- تسوية حالات الإعسار

تطور أداء الجزائر وفق مؤشر سهولة أداء الأعمال

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الرتبة	136	136	184	152	153	154	163	156	166	157	157
القيمة	-	-	-	-	-	50.69	45.92	47.76	46.71	49.65	48.6
التغير في قيمة الأداء	04	00	01	01	00	01	02	04	00	02	
بدء نشاط تجاري	148	150	153	156	164	141	145	142	145	150	152
استخراج تراخيص البناء	110	113	118	138	147	127	122	77	146	129	121
الحصول على الكهرباء توظيف العمال	122	-	164	165	148	147	130	118	120	106	102
تسجيل الملكية	160	165	167	172	176	167	163	162	163	165	165
الحصول على الائتمان	135	138	150	129	130	171	174	175	177	178	181
حماية المستثمرين الأقلية	73	74	79	82	98	132	174	173	170	168	179
دفع الضرائب	168	168	164	170	174	176	169	155	157	156	158
التجارة عبر الحدود	122	124	127	129	133	131	176	178	181	173	172
انفاذ العقود	123	127	122	126	129	120	106	102	103	112	113
تسوية حالات الاعسار المالي إغلاق الأعمال	51	51	59	62	60	97	73	74	71	76	81

3- مؤشر التنافسية الدولي

يصدر عن المنتدى الاقتصادي العالمي لرجال الأعمال المعروف بدافوس ، ومقره في سويسرا ، ويغطي تقرير مجموعة من الدول يختلف عددها من عام لآخر وتبلغ في المتوسط 140 دولة ، ويرمز له ب GCI أي Global competitiveness index

ويتميز هذا المؤشر بالتغيير المستمر في المنهجية.

ففي الوقت الحالي يتكون المؤشر من 12 عمودا تم تجميعهم في أربع فئات رئيسية ، ويحتوى على 98 مؤشرا فرعيا ، ويتم حساب النتيجة الكلية للمؤشر باستخدام المتوسط البسيط للأعمدة الإثنى عشر ، وبالتالي فإن الوزن الضمني لكل عمود هو 08.3% (1/12) وتستخدم الفئات الأربعة الرئيسية لأغراض البحث فقط ولا تدخل في الحساب ، ويتم التعبير على النتائج من 0 إلى 100 ويتم تفسيرها على أنها علامات تقدم مما يشير إلى قرب البلد إلى الحالة المثالية ، ثم يتم ترتيب البلدان على أساس

الشكل رقم (01): مكونات مؤشر التنافسية العالمي 4.0 2018

البيئة التمكينية

العمود 1: المؤسسات.
العمود 2:البنية التحتية.
العمود3: اعتماد تكنولوجيا الاعلام والاتصال.
العمود4: استقرار الاقتصاد الكلي

الأسواق:

العمود7: سوق السلع.
العمود 8: سوق العمل.
العمود9: النظام المالي
العمود 10: حجم السوق

رأس المال البشري:

العمود 5: الصحة.
العمود 6: المهارات.

النظام البيئي للابتكار:

العمود 11: ديناميكية الأعمال.
العمود 12: القدرة على الابتكار

أداء الاقتصاد الجزائري وفق مؤشر التنافسية العالمي

السنوات	11-10 د 139	12-11 د 142	13-12 د 144	14-13 د 148	15-14 د 144	16-15 د 140	17-16 د 138	18-17 د 137	2018 د140	2019 د141
الترتيب	86	87	110	100	79	87	87	86	92	89
القيمة (7)	3.96	3.96	3.72	3.79	4.08	3.97	3.98	4.1	53.8	56.3
المتطلبات الأساسية/ البيئة التمكينية	80	75	89	92	65	82	88	82	93	87
معززات الكفاءة/ الأسواق	107	122	136	133	125	117	110	102	104	98
عوامل الابتكار والتطوير/ رأس المال البشري	108	136	144	143	133	124	119	118	78	73
النظام البيئي للابتكار									106	92

4-مؤشر الحرية الاقتصادية: Index of economie freedom

يصدر من طرف معهد هيريتاج بالتعاون مع صحيفة وول ستريت منذ عام 1995 ، يقاس المؤشر على أساس 12 من العوامل الكمية والنوعية مقسمة إلى 04 فئات:

- سيادة القانون (حقوق الملكية ، نزاهة الحكومة ، الفعالية القضائية)
- حجم الحكومة (الانفاق الحكومي ، العبء الضريبي ، الصحة المالية)
- الكفاءة التنظيمية (حرية آداء الأعمال ، حرية العمل ، الحرية النقدية)
- الأسواق المفتوحة(حرية التجارة ، حرية الاستثمار ، الحرية المالية)

ويحسب المؤشر عن طريق حساب متوسط الحريات الاثنى عشر ، ويعطي نفس الوزن لكل مؤشر ، ويتم تصنيف البلدان ضمن فئات موزعة من 0 إلى 100 كالتالي

- حرة من 80 إلى 100.
- حرة إلى حد كبير من 70 إلى 79.9
- حرة إلى حد ما من 60 إلى 69.9
- غير حرة إلى حد كبير 50 إلى 59.9
- مقموعة من 0 إلى 49.9.

أداء الاقتصاد الجزائري وفق هذا المؤشر:

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الترتيب	105	132	140	145	146	157	154	172	172	171	169	162
النقطة	56.9	52.4	51.0	49.6	50.8	48.9	50.1	46.5	44.7	46.2	46.9	49.7

5- مؤشر التنمية البشرية:

HDI Human Development Index هو مؤشر مركب وضعه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام 1990 من أجل قياس مستوى التنمية داخل أكثر من 180 بلدا في العالم.

يرتبط المؤشّر التنمية البشرية بالعنصر البشري ؛ كالمستوى التعليمي للأفراد ، ومتوسط العمر ، و الأمية ، والمستوى المعيشي

يتكون المؤشر من:

أ.**الدخل القومي الإجمالي للفرد:** وهو مجموع قيمة السلع والخدمات التي تم إنتاجها محليا (الناتج المحلي الإجمالي)، بالإضافة إلى صافي المداخيل الآتية من الخارج (الأجور، معاشات التقاعد، عائدات الأسهم والسندات وغيرها) خلال سنة واحدة مقسوما على مجموع عدد السكان، تحسب هذه القيمة بالدولار

ب.**أمد الحياة عند الولادة:** (أو مأمول العمر) أي معدل السنوات المتوقع أن يعيشها الفرد عند الولادة.

ج.**مستوى التعلم:** هو المتوسط نسبة الالتحاق الإجمالية بالمدارس ، ومتوسط عدد سنوات التمدرس المتوقع أن يحصل عليها طفل في سن الدخول إلى المدرسة.

يتم حساب المؤشر انطلاقا من المؤشرات الفرعية السابقة ، ويكون على شكل نقطة محصورة بين صفر وواحد. وكلما كانت هذه النقطة أقرب إلى واحد كان مستوى التنمية البشرية عاليا والعكس .

وتصنف البلدان إلى أربع مجموعات بناء على هذه النقطة كما يلي:

1. تنمية بشرية مرتفعة جدا: 0.8 أو أكثر.
2. تنمية بشرية مرتفعة: 0.7 -0.799
3. تنمية بشرية متوسطة: 0.55-0.699
4. تنمية بشرية منخفضة: 0.55 أو أقل.

أداء الاقتصاد الجزائري وفق مؤشر التنمية البشرية

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الرتبة	84	96	93	93	84	83	83	85	91	91
القيمة	0.677	0.698	0.713	0.717	0.490	0.745	0.752	0.754	0.746	0.748

6- مؤشر كوفاس COFACE

ويشمل مجموعة من المؤشرات الرئيسية وهي:

- استقرار المؤشرات الاقتصادية الكلية الاقتصاد ،
-المخاطر المالية للدولة ،
-المخاطر السياسية ،
-مخاطر بيئة الأعمال ،
-متوسط قدرة الشركات على الوفاء بالتزاماتها.

وتصنف الدول إلى:

A1: يعني أن البلد يتمتع باقتصاد كلي وقدرات مالية جيدة جدا ، كما يتمتع باستقرار سياسي ، ومناخ أعمال عالي الجودة ، وبيئة ايجابية بالنسبة للشركات ، ومتوسط احتمال عدم القدرة على سداد الالتزمات المالية منخفض جدا. (مخاطر ضعيفة جدا)

A2: يعني أن البلد يتمتع باقتصاد كلي وقدرات مالية جيدة ، كما يتمتع باستقرار سياسي ، ومناخ أعمال جيد ، ومتوسط احتمال عدم القدرة على سداد الالتزمات المالية منخفض. (مخاطر ضعيفة)

A3: توقعات الاقتصادية الكلية والمالية مقبولة أو منخفضة ، تتمتع الدولة بالاستقرار السياسي ، قد يتميز مناخ الأعمال ببعض أوجه القصور ، متوسط احتمال التخلف عن السداد مرض. (مخاطر مرضية)

A4 : يمكن أن تتميز البيئة المالية والاقتصادية ببعض نقاط الضعف ، كما يمكن أن تعاني البيئة السياسية من بعض التوتر ، مناخ الأعمال يتميز ببعض أوجه القصور ، متوسط احتمال عدم قدرة الشركات على سداد التزاماتها معقول. (مخاطر معقولة)

B : توقعات اقتصادية ومالية غير مؤكدة ، كما يمكن أن تعاني البيئة السياسية من توترات قوية ، يعاني مناخ الأعمال من أوجه قصور كبيرة ، متوسط احتمال التخلف عن السداد مرتفع نسبيا.(مخاطر مرتفعة نسبيا)

C : توقعات اقتصادية ومالية غير مؤكدة ، بيئة سياسية غير مستقرة ، مناخ أعمال لديه أوجه قصور كبيرة ، متوسط احتمال عدم قدرة الشركات على السداد مرتفع.(مخاطر مرتفعة)

D: توقعات اقتصادية ومالية غير مؤكدة بنسبة عالية ، محيط سياسي غير مستقر بنسبة عالية ، مناخ أعمال صعب للغاية ، متوسط احتمال تقصير الشركات مرتفع جدا.(مخاطر مرتفعة جدا)

E : توقعات اقتصادية ومالية غير مؤكدة بنسبة عالية جدا ، المحيط السياسي غير مستقر بنسبة عالية جدا ، بيئة أعمال صعبة للغاية ، متوسك احتمال تقصير الشركات مرتفع بشكل كبير. (مخاطر كبيرة)

آداء الاقتصاد الجزائري وفق مؤشر المخاطر القطرية لكوفاس:

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
التصنيف	A4	A4	A4	A4	A4	B	C	C	C	D